

الجامعة الإسلامية – غزة

كلية التجارة – قسم المحاسبة

ورقة عمل:

" دور الشرطة الفلسطينية في حل
المنازعات المالية بين المواطنين "

مقدمة الى اليوم الدراسي

" التحكيم المالي في المنازعات التجارية "



مشكلات وحلول

اعداد :

د. عماد سعيد لبد

غزة – فلسطين
(2012 – 3 – 18)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالإثم وانتم تعلمون " .

(البقرة: 189)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه "

(مسلم: 4650).

المقدمة.

إن تفاقم ظاهرة المنازعات المالية في محافظات قطاع غزة تعد من أهم الظواهر السلبية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بكافة مكوناته وشرائحه المختلفة، لما لها من تداعيات واثار سلبية متعددة عليه. وقد تم اعداد هذه الورقة بهدف تسليط الضوء ظاهرة المنازعات المالية وتطورها في محافظات غزة، والتعرف وعلى الاسباب والعوامل المؤدية لها والنتائج المترتبة عنها. وكذلك تهدف هذه الورقة الى التعرف على الجهات المعنية بمكافحة ظاهرة المنازعات المالية، والوقوف على مدى فعاليتها، ومن ثم التوصل الى النتائج والمقترحات التي تساهم في الحد منها.

العناوين الرئيسية.

المقدمة.

أولاً : تعريف جرائم الاموال.

ثانياً: تطور المنازعات المالية في محافظات غزة.

ثالثاً: جهات الاختصاص المعنية المنازعات المالية في قطاع غزة.

رابعاً: أسباب تفاقم ظاهرة المنازعات المالية في محافظات غزة.

خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً : تعريف جرائم الاموال.

• **مفهوم الجريمة في اللغة:** " الجريمة هي الفعل الذي يستوجب عقاباً، و يوجب ملاماً ". و أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، وهي الكسب المكروه غير المستحسن، وجرم يراد منها الحمل على فعل حملاً آثماً.

قال تعالى: " و يا قوم لا يجرمنكم شقاقي أن يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح .. ". (هود:89). أي لا يحملنكم حملاً آثماً شقاقي ومنازعتكم لي على أننزل بكم عذاب. (1) وقال تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا...). (المائد: 8)، فكلمة الجريمة تطلق على كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم والجريمة (فعل الأمر الذي لا يستحسن).

• **مفهوم الجريمة في الاصطلاح الفقهي:** قيل أن (الجريمة هي فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به) (2). وعرفت الجريمة بأنها إتيان فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل مأمور به معاقب على تركه). (3) .

وذلك لأن الله قرر عقاباً لكل من يخلف أوامر ونواهيه، وهو أما أن يكون عقاباً في الدنياً ينفذه الحاكم، وإما أن يكون تكليفاً يكفر بهما ارتكب في حق الله وأما أن يكون عقاباً في الآخرة .

• **مفهوم الجريمة في الاقتصاد (منظور اسلامي):** " هي كل فعل فيه مخالفة لأمر الله في استثمار الأموال أو استغلال الموارد الاقتصادية أو عصيان الله فيما أمر به من الموال أو استغلال الموارد الاقتصادية أو هي كل مخالفة لأمر الله أو نهيه فيما يتعلق بالأموال أو الموارد الاقتصادية " .

• **مفهوم الجريمة في القانون الوضعي:** " هي الفعل أوترك الفعل الذي نص القانون على عقوبة مقررة له، فلا يعتبر الفعل جريمة إلا إذا كان ثمة نص على العقاب، ولا عقاب من دون نص.

• **تعريف جرائم الاموال:** " هي كل فعل او امتناع عن فعل يقع على الاموال العامة او الخاصة حرمة القانون "

وبالنظر لمفهوم القانون الوضعي فان جرائم الأموال هي الجرائم التي يتم الاستيلاء فيها على الأموال عنوة أو غير ذلك، أو التهديد بالخطر للحقوق ذات القيمة المالية، ويدخل في نطاق هذه الحقوق كل حق ذي قيمة اقتصادية أيا كان كانت ". وترتبط جرائم الاعتداء على الأموال ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم القانوني العام للمعاملات والأموال.

(1) محمد ابو زهرة . الجريمة في الشريعة الإسلامية . ص 21 وما بعدها .

(2) المرجع السابق ، ص 21.

(3) المرجع السابق ، ص 21.

• أنواع المنازعات المالية:-

هناك أكثر من تصنيف للمنازعات المالية، ولكن يمكن تصنيف المنازعات المالية بصورة عامة وفق الآتي: السرقة، الاختلاس، السطو المسلح وغير المسلح، ابتزاز الأموال، حيازة أو شراء أو إخفاء أموال مسروقة، النصب والاحتيال، إعطاء شيك بدون رصيد، خيانة الأمانة وغيرها.

ثانياً: تطور المنازعات المالية في محافظات غزة.

بالاعتماد على الإحصاءات المجمعة و الصادرة عن الشرطة الفلسطينية بغزة للسنوات (2009-2011 م) ، ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ الآتي:-

- جاءت في المرتبة الأولى محافظة غزة بنسبة (35%) من إجمالي المنازعات المالية للفترة المذكورة، وواقع فعلي (1250) نزاع.
- جاءت في المرتبة الثانية محافظة خان يونس بنسبة (24%) من إجمالي المنازعات المالية للفترة المذكورة، وواقع فعلي (864) نزاع.
- جاءت في المرتبة الثالثة والرابعة محافظة الوسطى ومحافظة رفح بنسبة (15%، 16%) من إجمالي المنازعات المالية للفترة المذكورة، وواقع فعلي (579، 589) نزاع لكل منهما.
- جاءت في المرتبة الخامسة محافظة شمال غزة بنسبة (9%) من إجمالي المنازعات المالية للفترة المذكورة، وواقع فعلي (330) نزاع.
- نلاحظ ان نسبة المنازعات المالية للعام 2010م قد زادت بنسبة (6%) عن العام 2009م، لكن الزيادة لم تستمر بنفس النسبة، لتبلغ نسبة الزيادة للعام 2011م عن العام 2010م (1%).

ملاحظة مهمة:

إن ما تم الحصول عليه من احصاءات حول المنازعات المالية من الشرطة تمثل نسب مطلقة عن التحليل، أي هي عبارة عن مؤشرات عامة لفهم اتجاهات التطور العام للمنازعات المالية، و لا يمكن الاعتماد عليها كلياً في فهم تفاعلات هذا التطور، وعليه فالمطلوب الوقوف على الآتي:-

▪ التصنيفات الحديثة والمفصلة المنازعات المالية بمختلف أنواعها (القانونية، الاقتصادية، النفسية ... إلخ) .

▪ فهم العوامل والاسباب الرئيسة المؤدية لتفاقم ظاهرة المنازعات المالية.

▪ فهم طبيعة الاسباب والدوافع المؤدية لقيام الاشخاص المنازعات المالية.

▪ فهم طبيعة الاجراءات الحكومية المتبعة لمعالجة تفاقم ظاهرة المنازعات المالية والحد منها (الشرطة، النيابة، القضاء، مراكز التأهيل والاصلاح، سلطة النقد، وزارة الاقتصاد، هيئة مكافحة الكسب غير المشروع .. إلخ) .

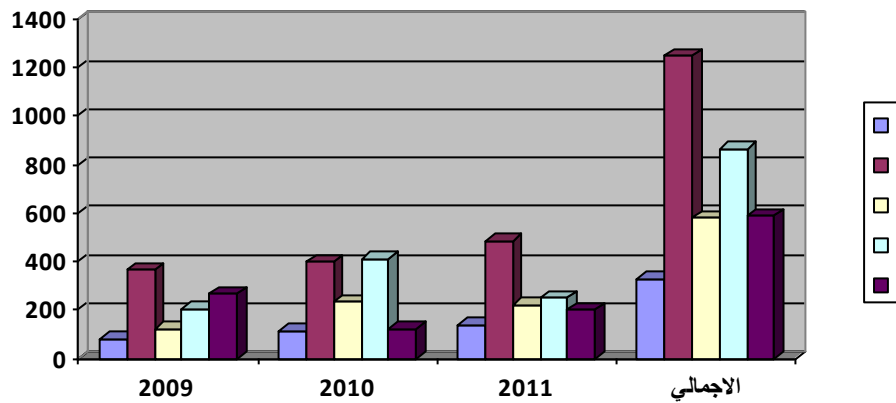
▪ دراسة مدى ملائمة القوانين والتشريعات المعمول بها لدى السلطة الفلسطينية لمكافحة المنازعات المالية والحد من ظاهرة تفاقمها.

جدول رقم (1)

تطور المنازعات المالية في محافظات غزة - كشف تجمعي

السنوات (2009 - 2011 م)

المحافظة	2009	2010	2011	الاجمالي	%
شمال غزة	80	113	137	330	9%
غزة	366	399	485	1250	35%
الوسطى	122	234	223	579	15%
خانيونس	203	412	249	864	24%
رفح	267	121	201	589	16%
المجموع	1038	1279	1295	3612	100%
%	29%	35%	36%	/	100%
التغير %	/	6%	1%	/	/



ثالثاً: أليات معالجة المنازعات المالية بين المواطنين في الشرطة.

يتم معالجة المنازعات المالية في الشرطة الفلسطينية وفق درجة خطورة الشكوى وتصنيفها، واهم الاطراف التالية المعنية بمعالجة المنازعات المالية بين المواطنين في الشرطة الفلسطينية هي:-

• مراكز الشرطة:

- يتم معالجة المنازعات المالية بين المواطنين في مراكز الشرطة من طرف مكتب الشكاوي عند تقدم أي مواطن او أي طرف ما بشكوى للشرطة ضد أي شخص او طرف ما.
 - يتم في هذه الحالة استدعاء الطرف المشتكى عليه من طرف الشرطة واخذ اقواله في موضوع الشكوى.
 - يقوم مكتب الشكاوي بالتوفيق بين الطرفين لحل النزاع ودياً دون ضغط او اكراه، او هضم لحقوق أي طرف منهما.
 - في حالة عدم التوفيق بين الطرفين يتم توجيه الطرفين لمكتب التحقيق ليتولى معالجة النزاع بصورة قانونية.
 - بعد انتهاء عملية التحقيق بين الطرفين من قبل ضابط التحقيق المختص يتم تحويل ملف القضية للنياحة العامة.
 - في حالة ان الطرف المشتكى عليه غير معروف يتم توجيه الشكوى محل النزاع للمباحث العامة.
- **الادارة العامة للمباحث العامة:** يتم معالجة المنازعات المالية في الادارة العامة للمباحث العامة لدى دائرة المؤسسات فيها، والتي تقوم بالتنسيق مع الدوائر الاخرى لديها للكشف عن الطرف المجهول المشتكى عليه.
- عند قيام المباحث العامة بكشف حيثيات الشكوى محل النزاع يقوم بالإجراءات التنفيذية و القانونية اللازمة وتحويل ملف القضية للنياحة العامة.

رابعاً: أسباب تفاقم ظاهرة المنازعات المالية في محافظات غزة.

تم الاقتصار هنا على ذكر الاسباب دون التفصيل بها نظراً لوضوحها وعدم الحاجة للإسهاب بها،
وأهم هذه الاسباب هي: -

- ارتفاع نسب الفقر والبطالة في قطاع غزة، حيث من المعروف أن المجتمعات التي تكون فيها نسب البطالة والفقر تعتبر بيئة خصبة للجريمة.
- عدم وجود نيابة وقضاء متخصص في قضايا المنازعات المالية.
- طول المدة التي تستغرقها قضايا المنازعات المالية في النيابة والمحاكم.
- عدم تناسب العقوبات في القوانين الفلسطينية مع قضايا المنازعات المالية.

النتائج والتوصيات.

النتائج:-

- تقام ظاهرة المنازعات المالية في محافظات غزة، واستمرار تداعياتها المختلفة على المجتمع الفلسطيني.
- عدم وجود جهات الاختصاص المعنية بمتابعة المنازعات المالية بصورة مستقلة وفعالة على مستوى السلطات المختلفة: (التنفيذية، القضائية، التشريعية)، ومنظمات المجتمع المدني.
- عدم ملائمة قانون العقوبات الفلسطيني للحد من المنازعات المالية في ظل تطور أساليبها وتعدد تصنيفاتها.
- عدم الاهتمام من المؤسسات الأكاديمية ومراكز الدراسات بتناول هذه الظاهرة رغم خطورتها على المجتمع الفلسطيني.

التوصيات:-

- إعداد دراسة شاملة ومعمقة حول المنازعات المالية واليات مكافحتها.
- تنفيذ دورات متخصصة في المنازعات المالية بصورة عامة وجرائم غسل الاموال بصورة خاصة.
- ادراج مساق حول المنازعات المالية بصورة مستقلة ضمن مناهج دورات تأهيل الضباط، وكلية الشرطة لدى وزارة الداخلية وكليات الشريعة والقانون في الجامعات الفلسطينية.
- اعادة النظر في القوانين المعمول بها الخاصة بالمنازعات المالية، من حيث مدى ملائمتها مع التطورات المتسارعة. وتشديد العقوبات فيها بحيث تصبح رادعة وفعالة في الحد من تفاقم ظاهرة المنازعات المالية.
- تحميل التكلفة الاقتصادية المترتبة عن مصاريف الدوائر الحكومية المختصة بمعالجة بالمنازعات المالية للمتهم في حالة ادانته.
- تنفيذ حملة اعلامية حول المنازعات المالية بمشاركة خبراء من القانونيين والاقتصاديين و رجال الدين.
- انشاء دائرة متخصصة في مكافحة المنازعات المالية لدى النيابة العامة.
- انشاء محاكم ادارية ومالية مستقلة لدى القضاء.